



كلمة السيد محمد الصالح بن عمار، وزير الصحة
بمناسبة الدورة الاستثنائية التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول برنامج
عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014

(نيويورك، 22 سبتمبر 2014)

معالي السيد الرئيس،
معالي السيد الأمين العام،
أصحاب السموّ والفخامة،
أصحاب المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدني في مستهل كلمتي هذه أن أتوجّه إلى السيد "بان كي مون" الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ومن خلاله إلى كافة الهياكل الأممية، بأخلص عبارات الشكر والتقدير على الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الرفاه والعيش الكريم لكافة سكان العالم.

وإن برمجة دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي حول السكان والتنمية لتقييم الدليل على الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع صلب المنظومة الأممية.

فجميعنا يدرك الطابع الحيوي لقضايا السكان والتنمية باعتبار ارتباطها المباشر بحياة الفرد وبجميع حقوقه الكونية التي تتيح له فرص العيش الكريم والتنمية المتكافئة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الملتئم بالقاهرة سنة 1994 علامة فارقة في وضع رؤية جديدة لمقاربة السكان والتنمية، تقوم على جملة من المبادئ المتصلة باحترام حقوق الإنسان وضمان كرامته دون ميز أو تفرقة.

ولقد كان لهذا المؤتمر أثر بيّن على أرض الواقع، تجلّى خاصّة من خلال عديد المؤشرات التي رصدت تقدماً نوعياً في محاربة الفقر ونشر التعليم والقضاء على عديد الأوبئة وتحسن الصحة الإنجابية وغير ذلك من المجالات.

وإذ تكبر تونس ما تحقّق خلال العشريتين الأخيرتين من نقلة تنموية نوعية على المستوى المعيشي و تثني على جهود كافة الأطراف المتدخلة، إلا أن التقدم المحرز لا ينفى استمرار وجود عديد الهنّات والنقائص.

فلا تزال شرائح واسعة من السكان في عديد المناطق عبر العالم تعاني التهميش والإقصاء من أطفال وشباب ونساء وشيوخ وذوي الاحتياجات الخصوصية، فضلا عن بعض المجموعات العرقية والدينية التي تعاني هي الأخرى من أثر الهوة التنموية وضعف الأطر والبرامج الداعمة.

وإن هذا الوضع يستدعي حشد جهود جميع الهيئات والأطراف الداعمة لمسارات التنمية المتكافئة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد اعتمدت تونس منذ الاستقلال من منطلق إدراكها المبكر لأهمية العلاقة التفاعلية بين الأبعاد السكانية الكمية والنوعية والتنموية، سياسة سكانية مساندة لتطور المجتمع في تفاعل مثمر مع المبادرات الإقليمية والدولية.

وقد انخرطت بفاعلية في المسار الذي أفرزه مؤتمر القاهرة وحرصت على التقييم الدوري لمستوى تنفيذ برامج عمل المؤتمر على الصعيد الوطني وإصدار تقاريرها بانتظام كل خمس سنوات وآخرها التقرير الوطني حول السكان والتنمية القاهرة زائد 20.

كما شاركت تونس في مختلف التظاهرات الإقليمية والدولية الكبرى ذات الصلة بالقضايا السكانية.

كما احتضنت مؤخرا أشغال الدورة الوزارية الثامنة والعشرين للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" التي انعقدت تحت شعار "العدالة الاجتماعية في السياسات العامة للدول العربية".

وقد انعكس هذا الحراك التفاعلي مع توصيات ومقررات المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية على السياسة السكانية التونسية في اتجاه تعميق العلاقة بين السكان والتنمية والبيئة ودمج عناصرها في الخطط التنموية والسياسات القطاعية وترسيخ مقومات الاستثمار في العنصر البشري.

هذا، فضلا عن النهوض بأوضاع المرأة وتعزيز التكافؤ بين الجنسين وتعديل التشريعات وإحداث المؤسسات والآليات الراحية للأسرة والمرأة والشباب والطفولة والمسنين وذوي الاحتياجات الخصوصية وتحقيق التوازن بين النمو

الاقتصادي والاجتماعي والسكاني لتأمين درجات أرفع من الرفاه للجميع في كنف بيئة سليمة.

ولئن توصلت تونس إلى تحقيق نتائج ايجابية في أغلب المجالات السكانية، فإننا لا نزال نسجل عديد الفوارق بين الجهات والفئات واختلالا في مستوى توفير الخدمات والرعاية والإحاطة للجميع على قدم المساواة.

ويبقى التقليل من حجم هذه الفوارق و تحقيق التنمية الشاملة والعادلة في كنف احترام حقوق الإنسان ومبادئ الحوكمة الرشيدة تحديا غير هيّن في ظل الصعوبات الاقتصادية الظرفية التي تمر بها بلادنا منذ الثورة.

ومن جانب آخر، فإن الهيكلة السكانية في حدّ ذاتها تمثل تحديا إضافيا وجب على الحكومة الحالية والحكومات التي ستليها إحكام الإعداد له.

حيث شهدت تونس خلال السنوات الأخيرة تحولا ديمغرافيا سريعا نسبيا، نتيجة لانخفاض الوفيات والتطور الطبي وتحسن الأوضاع الصحيّة والاقتصادية والاجتماعية وتراجع مؤشر الخصوبة بفضل البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وإتاحة خدماته المجانية للجميع.

وتمثل هذه التغيرات في الهرم السكاني تحديات كبرى بدأت البلاد في مواجهتها في كنف الوعي بمدى انعكاساتها خلال العقود القليلة القادمة على مجالات التشغيل والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

وبالرغم من ثقل التحديات المطروحة وصعوبة الظرف الانتقالي الذي تمر به بلادنا، فقد شرعت تونس في اعتماد إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية مكنت من تثبيت مبادئ الجمهورية وإرساء القيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقد تم تكريس هذه المبادئ في دستور الجمهورية الثانية الذي جاء ضامنا للحقوق والحريات، حافظا لتكافؤ الفرص بين الفئات والأجيال والجهات، مؤكدا على المحافظة على مكاسب المرأة ودعم مشاركتها السياسية، داعيا لاتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على جميع أشكال العنف الموجه ضدها كأحد أبرز مظاهر التمييز تجاهها.

حضرات السيدات والسادة،

إن المتأمل في نتائج المسارات التقييمية لمدى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمتابع للأوضاع الإنسانية في مختلف أنحاء العالم، لا يصعب عليه استنتاج التحديات والنقائص التي لا زالت تواجه اليوم عديد الفئات السكانية.

ومن هذا المنطلق، فإن تواصل تفعيل مسار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد سنة 2014 يعتبر في اعتقادنا من الضرورة بمكان، ولاسيما فيما يخص اعتماد نتائج تقييماته على المستويين الإقليمي والدولي في المداولات الخاصة بوضع أجندة للتنمية لما بعد سنة 2015.

وستعمل تونس من منطلق عضويتها في فريق العمل المفتوح حول أهداف التنمية المستدامة ومتابعاتها الدقيقة لمسار المفاوضات ذي الصلة، على إدراج الأهداف السكانية في الأجندة التنموية.

كما ستواصل على الصعيد الوطني نهجها الإصلاحية نحو صياغة وتنفيذ موال تنموي للخماسية القادمة يستند على نتائج المسح السكاني الذي أجري خلال السنة الحالية ويهدف إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

وسيتم العمل، في هذا الإطار، على تحفيز الشباب وتدعيم روح المبادرة الفردية وتشريك القوى النسائية الفاعلة في إدارة الشأن العام.

ودعوني أؤكد، من جديد، على حرصنا على مزيد العمل على دعم النهوض بالتربية الجنسية للفتيان والفتيات والصحة الانجابية للمرأة اللذين يمثلان من منظورنا جزءا لا يتجزأ من الحقوق الأساسية هذا فضلا على مقاومة كل أشكال العنف الموجه ضد الفتيات والمرأة وتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين. كما أود أن أشدد على أهمية مزيد دعم الوصول الى الخدمات الصحية وخاصة خدمات الصحة الجنسية والانجابية والحقوق المتعلقة بها.

مجددا لكم دعم تونس للمجهود الدولي من أجل غد أفضل للإنسانية قاطبة، أتمنى لأشغال هذه الدورة الخاصة كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.